

## تصاعد التوتر بين الإصلاحيين وخامنئي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية

### حملات المرشحين تبدأ دون صخب في سباق محسوم مسبقا



#### لأحد مهمتهم

وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام إيرانية معارضة وعكست استياء كبيرا لأحمدي نجاد حيث قال إن "الوضع لم يكن بهذا السوء من قبل، ومع استمراره سيزداد سوءاً بسرعة كبيرة".

وكان استبعاد أحمدي نجاد إلى جانب كل من لاريجاني وجهانغيري الذين لهم تاريخ طويل في العمل السياسي عرفوا بقرههم من دوائر المرشد الأعلى المستبعدين رغم أنهم كان في السابق وحتى الأصولية، والتي ترفض بشدة هذه الخيارات.

ورغم أن الانتخابات لن يكون لها تأثير يذكر على السياسة الخارجية والسياسات النووية الإيرانية التي يملك فيها خامنئي القول الفصل، إلا أن وصول رئيس محافظ إلى السلطة قد يشدد قبضة الزعيم الأعلى في الداخل.

ويشير هذا الوضع أسئلة المراقبين بشأن مدى اتساع الهامش أمام طاقم الحكم الجديد الذي سيخلف روحاني لتنفيذ سياسات تصالحية مع محيط إيران القريب والانفتاح على الغرب. وتنتقد جماعات حقوقية إبراهيم رئيسي الذي خسّر أمام روحاني في انتخابات الرئاسة الأخيرة بفارق كبير لردوده في إعدام الآلاف من السجناء السياسيين في عام 1988 خلال عمله قاضياً.

منحطون بشكل مباشر في إدارة الصراع السوري.

وقد أجبر خامنئي الذي تولى رئاسة إيران لولايتين متتاليتين في الفترة الفاصلة ما بين أغسطس 1997 وأغسطس 2005 على الانزواء بعيداً عن وسائل الإعلام وأجواء العمل العام في إيران. وقال مقربون من المرشد الأعلى في عام 2015 إنه هو من أصدر الأمر بإبعاده عن الظهور وعن إمكانية تولي أي منصب حكومي.

وقالت انتقادات خامنئي بعد وقت وجيز من توفي مماثل لروحاني حين قال في اجتماع للحكومة الأربعاء الماضي إن المرشد الأعلى كان أقل "انخراطاً" هذه المرة في قضية اختيار المرشحين وأهلية المستبعدين رغم أنه كان في السابق يقوم بتعديل الوضع حتى لا تحصل أية استغارات على الساحة السياسية.

واتخذ العديد من رجال الدين والسياسة خيارات مجلس صيانة الدستور وقرارات استبعاد بعض المرشحين البارزين، ومنهم مفيد مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله روح الله الخميني وأيضا الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد. وفي أعقاب إعلان وزارة الداخلية عن أسماء سبعة مرشحين مقبولين فقط في الانتخابات الرئاسية، علق الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد على قرار استبعاده من الانتخابات قائلاً إن "الوضع في إيران أصبح سيئاً من كافة النواحي".

العامة ومؤسسات تملك معظم الاقتصاد. وباستبعاد مرشحين بارزين معتدلين ومحافظين سينحصر الاختيار بين مرشحين متشددتين وآخرين محافظين مغفورين في تصويت قال العديد من الناخبين الإيرانيين أنهم سيصوتون له وسط غضب متنامٍ بسبب المصائب الاقتصادية وقعود على الحريات الشخصية.



وابرز المستبعدين من قائمة المرشحين علي لاريجاني رئيس البرلمان والمفاوض النووي السابق، وكذلك إسحاق جهانغيري النائب الأول للرئيس وحليف الرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني.

ويُرجع الرئيس الأسبق خامنئي في رسائله تنحية بعض المرشحين إلى رؤية "صيفت" المجال أمام اختيار الشعب، كما حصل مراراً في السابق. وقد ظهرت هذه

المرة بشكل أكثر وضوحاً. ويعيد هذا الكلام إلى الأذهان كيف شكل موقف خامنئي من الأزمة السورية تحدياً كبيراً للنظام الحاكم خاصة لقيادات الحرس الثوري الذين يقول البعض إنهم

يتابع مراقبو تفاعلات المشهد الإيراني باهتمام كبير التوتر المحتدم والذي برز في شكل تراشق بالتصريحات طيلة الأيام الأخيرة بين التيار الإصلاحي والمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي بسبب مواقفه التي يعتبرونها سلبية بشأن عملية اختيار المرشحين للسباق الرئاسي، حيث لم يتبق للإيرانيين سوى عدة أسابيع للذهاب إلى صناديق الاقتراع.

طهران - تتواتر الانتقادات من رؤساء سابقين وشخصيات محسوبة على الإصلاحيين بسبب تصريحات المرشد الأعلى علي خامنئي الأخيرة والتي أيد فيها قرار هيئة رقابية باستبعاد مرشحين بارزين معتدلين ومحافظين من الانتخابات الرئاسية المقررة في الـ 18 يونيو المقبل والتي سيتنافس فيها اثنان من أشد المؤيدين للمرشد.

ويأتي هذا التصعيد مع بدء الحملات الانتخابية الجمعة بهدوء في أجواء من اللامبالاة والقفور لاقتراع يقول كثيرون إنه محسوم النتائج مسبقاً، وفي ظل غياب صور المرشحين تدعو ملصقات الإيرانيين للاقتراع "بصوت واحد" من أجل مستقبل "إيران الأبدية".

ويرى مراقبون أن الترشق بين التيار الإصلاحي والسياسي المحافظ الذي يقوده خامنئي يكشف عن وجود شرح حقيقي داخل أروقعة السلطة في إيران بين متشددتين محسوبيين في الغالب على المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإصلاحيين يرى كثير من الإيرانيين أنهم الأنسب لتولي منصب الرئاسة لإحلال التوازن في مشهد سياسي لطالما اتسم بعدم الاتزان.

وفي رسالة مفتوحة إلى مؤتمر حزب التنمية الوطنية أنهم الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خامنئي مرشد النظام الإيراني بتقويض "أسس الجمهورية الإيرانية الإسلامية" وأنها باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى، في موقف يدل على عدم رضاه عن استبعاد عدد من المرشحين بشكل غير مفهوم. وكتب خامنئي يقول إنه "لا يمكن لأي تيار، بأي انتماء أو توجه، ولا ينبغي له، أن يكون غير مجال بهذا الخطر الكبير"، في تلميح مباشر لرأس النظام، والذي يسيطر على السلطة القضائية وأيضاً قوات الأمن والحرس الثوري والمحطات التلفزيونية

الدوليين". وكان الصومال يسعى لتنظيم أول انتخابات مباشرة منذ الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1991، لكن التأخير بسبب الاستعدادات واستمرار هجمات حركة الشباب أجبر البلاد على اللجوء إلى التصويت غير المباشر. ووافق مجلس النواب في أبريل الماضي على تمديد فترة رئاسة الرئيس البالغة أربع سنوات عامين آخرين، غير أن مجلس الشيوخ رفض الخطوة مما فجر أزمة سياسية.

## تنظيم الانتخابات المؤجلة اختبار حاسم لمصداقية فرقاء الصومال

ومقديشو - رأى مراقبون أن إعلان الفرقاء السياسيين في الصومال التوصل إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المؤجلة لن يكتمل إلا بعدما يتم التأكيد بشكل قاطع بشأن مدى مصداقيتهم في إخراج بلدهم من هذا الجمود عندما يجتمعون الأحد المقبل لوضع هذا الاستحقاق على الطريق الصحيح.

ووقع رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي وممثلو الولايات الخمس الإقليمية اتفاقاً في العاصمة مقديشو، يقضي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون سبتين يوماً من تاريخ التوقيع. وتواصل المشاركون في المؤتمر التشاوري في وقت سابق الأسبوع الجاري إلى إنهاء الخلافات وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالصومال بحلول نهاية يوليو المقبل.

نيد برايس  
إتمام عملية انتخابية سلمية أمر حيوي للصوماليين

واتفق المجتمعون على تقديم جميع الشكاوى المتعلقة بأعضاء اللجان الانتخابية الفدرالية إلى مكتب رئاسة الوزراء لتغيير الأسماء المختلف عليها في حال ثبتت التهم الموجهة إليهم خلال يومين.

وسبق أن اعترض بعض رؤساء الولايات الفدرالية على بعض أعضاء لجنة الانتخابات الفدرالية، بحجة أنهم شخصيات أمنية ومقربون من رئيس البلاد محمد عبدالله فرماجو.

ويرى مراقبون أن قرار الرئيس فرماجو مطلع الشهر الجاري، تفويض روبلي بإدارة ملف الانتخابات بعد ضغوط سياسية، يبدد مخاوف رؤساء الولايات من "اختطاف" الرئيس المنتهية ولايته للانتخابات، وهو ما يمهد إلى توفر مناخ سياسي يسمح بالتوصل إلى حل نهائي حول هذا الاستحقاق.

وتلقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا التحول بكثير من الترحيب خاصة وأنه يأتي بعد ضغوط مكثفة من المجتمع الدولي لإنهاء الجمود السياسي الذي وضع البلد في مرمى أخطار استغلال حركة الشباب المتشددة الفرصة من أجل تفويض استقرار الصومال.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان الجمعة "نعمل على هذه الخطوة من أجل المضي قدماً في الانتخابات البرلمانية والرئاسية على أساس إطار عمل الـ 17 من سبتمبر 2020".

## عمليات الطعن ضد عناصر الشرطة تهرز فرنسا مجدداً

في السجن حسبما ذكر عاملون بمقر احتجازه".

وأوضح المصدر ذاته أن المهاجم كان قد خرج من السجن في شهر مارس الماضي بعد إدانته في واقعة عنف، وأنه يعاني اضطرابات نفسية.



وتشكل قوات الأمن في فرنسا بشكل منتظم هدفاً لتنظيمات جهادية من بينها تنظيم الدولة الإسلامية، في وقت شهدت فرنسا في السنوات الأخيرة موجة اعتداءات غير مسبوقه أسفرت عن أكثر من 260 قتيلاً.

ولكن المندوبين أيضاً يتعرضون لمثل هذه الاعتداءات، ففي أكتوبر الماضي قتل المدرس صامويل باتي بقطع رأسه على يد شبثاني عرضه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد على تلاميذه خلال حصّة دراسية حول حرية التعبير. وتسعى الحكومة الفرنسية إلى وضع تدابير أكثر صرامة في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب بغية منع تكرار هذه الاعتداءات التي باتت كابوساً للأجهزة الأمنية.

نانت (فرنسا) - تسببت حادثة طعن جديدة لشرطة فرنسية الجدل مجدداً بشأن التدابير الأمنية، التي تتبعها الأجهزة الأمنية، خاصة وأنها تأتي بعد مرور شهر على قيام تونسسي بقتل إدارية في الشرطة يسكن بالقرب من باريس، بعد أن شاهد مقاطع فيديو تجمد الأعمال الجهادية قبل شن الهجوم مباشرة.

وتعرضت شرطة في الحرس البلدي لاعتداء بالسكن صباح الجمعة في لا شابيل سور إيردر قرب نانت في غرب فرنسا، وقالت مصادر أمنية إن حالتها حرجة قبل أن يتم اعتقال المهاجم، والذي تبدو دوافعه إرهابية، بعد ملاحقة شاركت فيها طائرتا هليكوبتر وأكثر من 200 شرطي.

وأكد وزير الداخلية جيرالد دارمانيان في تصريحات صحافية أن المعتدي كان مدرجا على لوائح الشرطة للتطرف.

وقال "هذا الفرنسي المولود في فرنسا في الأربعين من عمره معروف للشرطة وتم إطلاق سراحه من السجن. وفي عام 2016 تم الإبلاغ عن ممارسته الصارمة للإسلام بهدف التطرف وبالتالي تم إدراجه على لوائح الشرطة للتطرف، لإرتكاب أعمال إرهابية". وكان مصدر قريب من التحقيقات قد قال قبل ذلك لوكاله رويترز إن المهاجم، لم يذكر هويته، "اتخذ منحى متشدداً

## عودة طالبان تهدد السفارات الغربية في أفغانستان

للدبلوماسيين وعمال الإغاثة الأجانب، وأنها ستوفر لهم "بيئة آمنة لأشطهم". لكن السفارات والمنظمات غير الحكومية لم تنس السلوك الوحشي للمتطرفين عندما استولوا على كابول في 1996.

فقد اقتحموا خصوصاً مجمع مباني الأمم المتحدة حيث اعتقلوا آخر رئيس شيوعي للبلاد نجيب الله أحمدزاي وقاموا بتعذيبه وقلته، وبعد ذلك بعاميين كانت طالبان مسؤولة عن مقتل عشرة دبلوماسيين إيرانيين في قصفاتهم في مزار الشريف المدينة الكبيرة في شمال البلاد.

وكتبت صحيفة "ذا تلغراف" البريطانية أن المملكة المتحدة تستعد لإجلاء المئات من موظفي سفارتها مع عائلاتهم، مشيرة إلى رغبتهم في ألا تتكرر مأساة سقوط ساغون في 1975 والتي أتت إلى عمليات إجلاء فوضوية بمرحبة، متحدثة عن سقوط عاصمة فيتنام الجنوبية.

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنغاون) أنها تستعد لإجلاء مترجميها الأفغان. وقال رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال مارك مايلي "ندر أن هناك عدداً كبيراً من الأفغان الذين دعموا الولايات المتحدة والتحالف وأنهم قد يكونون في خطر". وأضافت أنه "من المهم جداً أن نعمل كل ما هو ضروري لضمان حمايتهم وإذا لزم الأمر لإجلائهم إذا كان هذا ما يريدونه".

ويتصاعد القلق بين الآلاف من الموظفين الأفغان الذين يعملون في سفارات غربية أغلب حكوماتها تعمل ضمن تحالف عسكري دولي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهابيين في أفغانستان منذ سنوات طويلة، ويخشون أعمالاً انتقامية من حركة طالبان التي تعتبرهم خونة.

ورأى المحلل السياسي الأفغاني سيد ناصر الموسوي أن النموذج الاستراتيجي يمكن أن يتكرر خلال الأشهر القليلة المقبلة. وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إن "الدول الغربية ليست مقتنعة بأن الحكومة الحالية ستتمكن من البقاء".

وتؤكد السلطات الأفغانية أنها قادرة على منع طالبان من الاستيلاء على كابول - تسيطر الهاجس على العديد من الدول الغربية من أن الانسحاب الأميركي المرتقب من أفغانستان سيخلف فراغاً أمنياً قد لا يمكن للحكومة في كابول ملؤه، واستيق بعضها أي هجمات محتملة لحركة طالبان المنطرة بإغلاق بعثاتها الدبلوماسية وسط تراجيح بشأن تنفيذها خطوات أخرى في الأسابيع القادمة.

ويحتزل إغلاق استراليا الجمعة سفارتها في كابول بسبب مخاوف من عدم استقرار الوضع الأمني عند انتهاء الانسحاب الجاري للقوات الأميركية، قلق البعثات الأجنبية وموظفيها المحليين في هذا البلد الذي مرّقته الحرب.

وأعلن رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون الثلاثاء الماضي عن إغلاق السفارة مؤقتاً اعتباراً من الـ 28 من مايو "بسبب الانسحاب العسكري الدولي الوشيك من أفغانستان التي تضم بيئة أمنية غامضة تزداد غموضاً". وقال "سنستأنف وجودنا الدائم في كابول عندما تسمح الظروف بذلك".

وستحضر السفارات الأجنبية على الأرجح إلى تغيير طريقة عملها بشكل جذري مع انتهاء انسحاب 2500 عسكري أميركي ما زالوا موجودين في أفغانستان، بحلول الذكرى العشرين لاعتداءات الـ 11 من سبتمبر 2001 والتي كانت سبباً في الغزو الأميركي وفي أطول حرب ينشدها هذا البلد.



المصدر: longwarjournal/مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية/المفشل العام الحالي لإعادة إعمار أفغانستان الدعم الحزام AFP